نبذ الفُرقة

بتضعيف حديث السبعين فِرقة

تأليف الفقير إلى الله
د ن ن عبد الله زُهار

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، لاسيما سيدنا المصطفى،

أما بعد،

فإن حديث افتراق أمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أكثر من سبعين فرقة من أشهر الأحاديث، وأكثرها تداولا على الألسنة، وعليه اعتمد كثير من أهل الأهواء في رمي المخالفين بالبدعة والضلالة، والحكم عليه بالكفر والنفاق والزندقة، لما يوحي ظاهره أنه لن ينجُوَ من هذه الأمة إلا فرقة واحدة من بين تلك الفرق السبعين.

فكان بذلك حديث الفرق مطية إلى طعن المتخالفين بعضهم في بعض، فزعمت كل طائفة أنها المقصودة والمشار إليها بالفرقة الناجية، سواء أعتمدت لفظة "الجماعة" أو لفظة "ما أنا عليه وأصحابي" أو غيرها من الألفاظ الواردة في هذا الحديث، كما سيأتي بيانه مفصلا إن شاء الله.

وهو مع ذلك حديث مختلف في حكمه من جهة السند، فرأى بعض الحفاظ تصحيحه، وذهب بعضهم إلى تضعيفه، وأجاب بعض المتأخرين إلى أن من ضعفه إنما

اعتبر طريقا معينا من رواياته، أما باعتبار باقي طرقه فإن الحديث لا ينزل عن درجة الصحة، أو على أقل الأحوال عن درجة الحسن.

واعلم أن الذي لا يصح خلافه، أن حديث الافتراق المذكور لا تسلم له طريق من ضعف بسبب جهالة راو فيه أو إرسال أو تدليس أو كذب أو غيرها من العلل الظاهرة والخفية .

أما على طريقة المحدثين فإنه لا يجوز تصحيح حديث باعتبار طرقه، إلا بشرط سلامتها من الضعف الشديد .

قال السيوطي في "تدريب الراوي"[1] : ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به، ولا يصلح لذلك كل ضعيف.اهـ

وقال صاحب "التحفة"[2]: تنبيه آخر قال العيني في البناية مجيبا عن ضعف حديث جابر المذكور فإنه إذا روى من طرق مفرداتها ضعيفة يصير حسنا ويحتج به؛ ورد عليه صاحب "عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية" بأن بكثرة الطرق إنما يصير الحديث حسنا إذا كان الضعف فيها يسيرا فيجبر بالتعدد لا إذا كانت شديدة الضعف بأن لا يخلو واحد منها عن كذاب أو متهم. . .اهـ

---

[1] 242/4

[2] 214/4

وحديث الفرق لا يخلو طريق له من علة قادحة؛ بحيث إنه على قواعد المحدثين وشدة احتياطهم في قبول الروايات المعلولة وعدم ركونهم إلى تعدد الطرق والاغترار بها، ما دامت لا تتوفر على الشروط المذكورة، لا يصح أن يرقى إلى درجة الاعتبار من حسن بله الصحة، كما سيتبين ذلك.

زد على هذا كثرة الاضطراب في أسانيده، المفيد عدم ضبط ناقليها وكثرة أوهامهم فيها، مما يزيدنا يقينا أنه لا يصح أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما بالنظر إلى متونه واختلاف ألفاظها، اختلافا يتعذر معه الجمع –رغم تكلف من تكلف لذلك– فإنه يكفيه في بطلانه واليقين ببعد صدوره عن سيد المرسلين، ولذلك أعرض صاحبا الصحيحين عن إخراجه وروايته.

فكيف لو أدركت مخالفة مفهومه لمنطوق نصوص صريحة من القرآن والسنة. ومعلوم في محله أن منطوق نص أو عمومُه مقدَّم على مفهوم نص آخر عند التعارض، بشرط التساوي في درجة الثبوت، كالنصين من القرآن، أو نص منه وآخر من سنة متواترة، أو نصين من خبر الآحاد. فكيف وأن المعارض لنص القرآن وعمومه في مسألتنا هذه حديث ضعيف بل باطل عند البعض. فلا تساوي ثمة في درجة الثبوت، ولا تعارض

إذن بين النصين، لعدم اعتبار الضعيف والاكتفاء بالثابت المقطوع به، كما سيأتي أيضا مفصلا إن شاء الله.

قال الرازي في "المحصول"[1] عند بيان طرق الترجيح بين النصوص المتعارضة: . . .وثامن عشرها: المنطوق مقدم على المفهوم إذا جعلنا المفهوم حجة، لأن المنطوق أقوى دلالة على الحكم من المفهوم.اهـ

فقَيْدُ حجية المفهوم يُفهم منه أنه إذا لم يكن حجة كعدم ثبوت سنده مثلا أو اضطراب متنه، فلا تعارض هنالك ويبقى العمل والاعتماد على المنطوق من النص الثابت.

هذا وقد طلب مني بعض الإخوة المحبين تحريرَ القول في حديث الفرق السبعين، مستشْكِلا ما ذُكر من علل الأسانيد والمتون، ومهما ذلك صححه جمع من الحفاظ المتقنون، وزاد في استشكاله واستغرابه تصحيحُ الحافظ الغماري له، الذي نعده أعلم أهل زمانه في صناعة الحديث ومعرفة رجاله وطرقه وعلله. فأجبته إلى طِلبته، وإن كنت أعجز من اهتم بعلومه من طَلَبته، فضلا عن رواته وحملته، ورجحت ضعف حديث الفرق بأوضح برهان ودليل، مخالفا رأي قدوتنا الحافظ الغماري

---

[1] 544/5

بالحجة والتعليل. فمنه رحمه الله تعلمنا ترك التقليد لأقوال الرجال، ومن كتبه ورثنا حب العمل والقول بالدليل والبحث عن البرهان، وسميت هذا الجزء:

نبذ الفُرقة

بتضعيف حديث السبعين فِرقة

فقلت ومن الله أستمد العون والتوفيق:

فصل

لقد ورد هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أربعة عشر صحابيا في المرفوع، ورواية عن قتادة مرسلة: وهم أبو هريرة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية، وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن عوف، وعلـــي، وأبو الدرداء، وواثلة، وابن عباس، وجابر، وأبو أمامة، وعوف بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وقتادة مرسلا.

أما حديث أبي هريرة، فقد ورد عنه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عنه.

ورواه عن محمد بن عمرو محمدُ بن بشر وخالدُ بن عبد الله، والفضل بن موسى.

فرواية محمد بن بشر أخرجها أحمد في "المسند"[1] عنه، وابن ماجه في "السنن"[2]، عن أبي بن أبي شيبة، عنه.

ورواية خالد بن عبد الله أخرجها الحاكم في "المستدرك"[3]، وعبد القاهر البغدادي في "الفرق بين الفرق"[4]، من طريق وهب بن بقية عنه.

ورواية الفضل بن موسى أخرجها الترمذي في "سننه"[5]، والحاكم في "المستدرك"[6]، عن الحسين بن حريث أبي عمار.

فمدار هذه الرواية إذن على محمد بن عمرو بن علقمة، قد ذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"[7]، وساق عن يحيى قوله فيه: ما زال الناس يتقون حديثه. وقال

---

[1] 332/2

[2] 1321/2

[3] 217/1

[4] ص 4

[5] 25/5

[6] 47/1

[7] 88/3

مرة: ثقة. وقال السعدي: ليس بالقوي. وذكره أيضا ابن عدي في "الكامل"[1]، وساق عن يحيى بن معين قوله لما سُئل عنه: ليس ممن تريد . وعن مالك نحوَ ذلك.

كما ذكره العقيلي في "الضعفاء"[2]، وساق عن يحيى قوله: ومحمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو، حتى اشتهاها أصحاب الإسناد، فكتبوها .اهـ

وذكره الذهبي في "المغني"[3]، وساق عن الجوزجاني قوله: ليس بالقوي[4].

---

[1] 224/6

[2] 109/4

[3] 621/2

[4] علق أخي العلامة المحدث سيدي هشام حيجر الحسني على هذا المبحث قائلا: "ذكرتم هنا ما قيل فيه من جرح وأغفلتم ذكر التعديل ولا يخفاكم ما في ذلك. . . والرجل محمد بن عمرو بن علقمة من رواة الحسن كما نص على ذلك غير واحد من الحفاظ، ومنهم الذهبي نفسه في جزئه في الرواة المختلف فيهم. فكان ينبغي عليكم ذكر ما قيل في الرجل من قدح ومدح ثم الترجيح بما ترونه. .. أما ذكر الجرح دون التعديل فلا يخفاكم ما فيه.اهـ

قلت: نعم، ما قاله أخي العلامة هشام حيجر صحيح؛ والواقع أنني اقتصرت في هذا الجزء على ذكر مختصر رأيي في الرجال؛ ولم أتطلب البحث في ما ورد فيهم من أقوال، ثم ذكرها والترجيح فيما بينهما خيفة الإطالة.

فإن قيل، فلم خرج له الترمذي هذا الحديث ثم صححه؟ قلنا: قال الذهبي في "الميزان"[1] في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، بعد أن حكى كلام من كذبه وضعف روايته: وأما الترمذي فروى من حديثه "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي[2].اهـ

وإن قيل: قد روى لمحمد بن عمرو المذكور الشيخان في صحيحيهما، قلنا: إنما رويا له في المتابعات فقط، وهي معلومة الحال عند أهل هذا الفن. قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح"[3]: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، لاسيما ما انضاف

ودليل رجحانية تضعيف محمد بن عمرو بن علقمة ما ذكرته آخر البحث فيه من ثبوت الخطأ في حديثه كما رواه ابن أبي خيثمة؛ والله أعلم.

[1] 492/5

2 علق أخي العلامة سيدي هشام حيجر هنا بقوله: " هذا الكلام قد كفانا الحافظ العراقي رده. . .والترمذي إمام علم وحافظ ناقد اتفاقا فكلامه في الجرح والتعديل مقبول. . .وما كتبه العلامة محمود سعيد ممدوح وغيره كاف في إبطال نسبة التساهل إلى الترمذي. . ."اهـ؛ وكلام الأستاذ صحيح مقبول؛ ونحن ذكرنا هذا هنا استئناسا؛ وإلا فما سبق ولحق من أدلة كافية في بيان الحق في حق محمد بن عمرو بن علقمة. والله أعلم.

[3] ص 384

إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح. فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما.

هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق عليه. وحينئذ إذا وجد لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيّن السبب مفسَّرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه. لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح. . .

. . . ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند. اهـ المقصود من كلام الحافظ رحمه الله.

كما قال رحمه الله في "مقدمة الفتح" أيضا[1]: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني مشهور، من شيوخ مالك، صدوق تكلم فيه بعضهم من قِبل حفظه، وأخرج له الشيخان. أما البخاري فمقرونا بغيره وتعليقا، وأما مسلم فمتابعة، وروى له الباقون. اهـ

وأقول بعد هذا: إن محمد بن عمرو بن علقمة هذا روى له البخاري في المتابعات، ولم يقبله في الأصول لكونه متصفا بإحدى تلك القوادح الخمس التي ذكرها ابن حجر، وهي الغلط.

فقد سئل ابن أبي خيثمة عن علة تضعيفه فقال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[2]. وهذا جرح مفسَّر مقدم على تعديل من عدل محمد بن عمرو، وإن كانوا أقل عددا من المجرحين، والله أعلم.

---

[1] ص 441

[2] انظر "تهذيب التهذيب" 333/9

فصل

وأما حديث أنس بن مالك فقد ورد عنه من طريق سعيد بن أبي هلال، وزياد النميري، والزبير بن عدي، وقتادة، ويحيى بن سعيد، وزيد بن أسلم، ويزيد بن أبان الرقاشي.

1-فرواية سعيد بن أبي هلال أخرجها أحمد في "المسند"[1]، قال: حدثنا حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عنه.

وهذا السند فيه ابن لهيعة ضعفه النسائي في كتابه "الضعفاء والمتروكين"[2]. وقال يحيى بن سعيد: قال لي بشر بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفا، وكان يحيى لا يراه شيئا .وقال يحيى بن معين: أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة والسماع منه، وأخذ القديم والحديث، هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها . وقال عمرو بن علي: من كتب عنه قبل احتراقها بمثل ابن المبارك والمقري أصح ممن كتب عنه بعد احتراقها، وهو ضعيف الحديث.

---

[1] 145/3

[2] ص 64

وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء إلا ابن االمبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به[1].

فهذه كلمة الحفاظ والنقاد والمؤرخين اتفقت على كون ابن لهيعة ضعيف الحديث إلا ما كان من رواية ابن المبارك أو المقري أو ابن وهب. مع أن كثيرا منهم يطلق الضعف عليه، كالذهبي الذي قال في "الكاشف"[2]: قلت: العمل على تضعيف حديثه.اهـ

أما من قبل حديث ابن لهيعة برواية المذكورين عنه، وإن كان فيها ما فيها، إلا أن هذه الرواية من طريق الحسن عنه، فثبت بذلك ضعفها[3]، والله أعلم.

---

[1] انظر ذلك في "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي 136/2، و"ميزان الاعتدال" للذهبي166/2، و"الكامل" لابن عدي 144/4، و"ضعفاء" العقيلي 293/2، و"التهذيب" للحافظ 327/5، وغيرها . . .

[2] 590/1

[3] علق أخي الأستاذ سيدي هشام حيجر على هذا فقال: ليس كذلك بل حسن هو أحد الذين استثنوا أيضا في قبول رواية ابن لهيعة منه لكونه أحد كبار الآخذين عنه اهـ؛ قلت: مع أنني لم أهتد لمن صحح حديث حسن عن ابن لهيعة واستثناه مع العبادلة؛ وهو مخالف لما حققه حافظ الدنيا الدارقطني الذي قال: "يعتبر بما روى عنه العبادلة" ومفهومه ألا يعتبر برواية غيرهم عنه. إلا أنه على تسليم ذلك؛ فإن جماعة من الحفاظ ضعفوه مطلقا؛ وهم الذين ذكرت أقوالهم فيه. والله أعلم.

2-أما رواية زياد النميري فعند أحمد في "المسند"[1]، قال: ثنا وكيع، ثنا عبد العزيز -يعني الماجشون-، عن صدقة بن يسار، عن النميري، عن أنس بن مالك، به.

وزياد قال فيه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"[2]: زياد بن عبد الله النميري، يروي عن أنس. قال يحيى: لا شيء. وقال أبو حاتم الرازي وابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. اهـ[3]

3-ورواية الزبير بن عدي أخرجها الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث"[4]. وفي سنده بشر بن الحسين الهلالي الذي يروي عن الزبير بن عدي البواطيل. قال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: ضعيف، عامة حديثه ليس بمحفوظ، كما ذكره ابن الجوزي في "الضعفاء"[5].

---

[1] 120/3

[2] 301/1

[3] وانظر "ميزان الاعتدال" 132/3

[4] ص 24

[5] 142/1

4-ورواية قتادة أخرجها ابن ماجه في "السنن"[1]، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث"[2]، وعبد القاهر البغدادي في "الفرق"[3]، وتفرد فيها الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عنه.

فأما عن الوليد بن مسلم فقد قال الحافظ في "التهذيب"[4]: وقال حنبل عن ابن معين: سمعت أبا مسهر يقول: كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان أبو السفر كذابا. وقال مؤمل بن إهاب، عن أبي مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم. وقال صالح بن محمد: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قال: تروي عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي، عن الزهري ويحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبدَ الله بن عامر، وبينه وبين الزهري إبراهيمَ بن مرة وقرةَ، وغيرَهما. فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي عن هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء وأحاديثهم مناكير،

---

[1] 1322/2

[2] ص 24

[3] ص 4

[4] 133/11

فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي. قال: فلم يلتفت إلى قولي.

وقال الدارقطني: كان الوليد يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث، ثم الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع وعن عطاء .اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح"[1] : الوليد بن مسلم الدمشقي مشهور، متفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية[2].

ثم إن الراوي عن الوليد في رواية ابن ماجه هشام بن عمار، الذي قال عنه أبو حاتم: لما كبر هشام تغير، فكلما دفع له قرأه، وكلما لقن تلقن. وكان قديما أصح، كان

---

[1] ص 450

[2] علق أخي الأستاذ هشام حيجر على هذا قائلا: "كما في ابن ماجه : ثنا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ ثنا أبو عَمْرٍو ثنا قَتَادَةُ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ؛ وكذا هو عند الخطيب في "شرف أصحاب الحديث"؛ ولكن هنا مسألة وهي في رواية المدلس المسوي: هل يشترك التصريح بالسماع في جميع طبقات السند أو يكفي التصريح في طبقة شيخه وشيخ شيخه.الظاهر الأول. . .وأعتقد أن هذا اختيار الألباني أيضا فتكون هذه هي علة هذا السند .اهـ وجزاه الله خيرا .

يقرأ من كتابه.وعن أبي داود أنه قال: حدث هشام بأربعمائة حديث مسندة ليس لها أصل، وكنت أخشى أن تفتق في الإسلام فتقا .

قلت: وهذه خشية في محلها، فكم فتق حديث الافتراق الذي هو من رواية هشام ابن عمار من فتوقات[1].

وقال أحمد: هشام طياش خفيف. وقال ابن عدي: سمعت فلسطين يقول: حضرت مجلس هشام، فقال له المستملي: من ذكرت؟ فقال: حدثنا بعض مشايخنا ثم نعس. فقال المستملي: لا تنتفعون به. فجمعوا له شيئا فأعطوه فكان بذلك يملي عليهم. فعيب أيضا بأخذ الأجرة على الحديث كما تجده مبسوطا في "تهذيب" ابن حجر[2].

---

[1] علق أخي العلامة سيدي هشام حيجر هنا قائلا: " إنما يصح هذا الكلام لو كان الحديث لا يعرف إلا من هذه الطريق وبهذا السند . . فكيف والحديث كما ذكرتم له أسانيد أخرى. . .والكلام في هشام بن عمار طويل الذيل وكلام الحافظ ابن حجر عنه في "التقريب" منصف.اهـ قلت: والذي قاله الحافظ في "التقريب" هو ما ذكرته هنا حيث قال: كبر فصار يتلقن؛ وأنا أثبت هنا أن هذا مما لُقِّن. والله أعلم. كما أن الروايات الأخرى الواردة معلولة بالاضطراب وضعف أسانيدها مما يتبين إن شاء الله بهذا الجزء .

[2] 37/6

وأما من وثقه فباعتبار زمن نشاطه وعدم اختلاطه. فإن قلت: فكيف مع هذا خرج له البخاري في "صحيحه"؟ قلت: إنما خرج له حديثين، الأول في البيوع، وقد ساق له البخاري متابعة. والثاني في مناقب أبي بكر متابعا فيها أيضا، وعلق له حديثا في الأشربة في تحريم المعازف، كما ذكره الحافظ في "هدي الساري"[1].

إذا علمت هذا، فاعجب للحافظ البوصيري الذي صحح هذا الطريق مع ما في هشام بن عمار وشيخه الوليد بن مسلم من كلام، خاصة وأنه من روايته عن الأوزاعي. فلا اعتبار إذن لقول من صحح له مطلقا، لأن المجرحين فسروا كلامهم فيه، وهو مقدم على التعديل عند جمهور أهل الحديث.

فإن قيل: إن هشاما تابعه في روايته عن الوليد عبدُ الملك بن أصبغ البعلبكي، كما عند الخطيب في "شرف أصحاب الحديث"[2]: قلنا: إن كان عبد الملك صحيح الحديث، فالرواية ضعيفة بالوليد نفسه كما مر، كيف وعبد الملك هذا لا اعتبار لما

---

[1] ص 448

[2] ص 24

يرويه لشدة ضعفه، فقد قال عنه الذهبي في "الميزان"[1]: عن الوليد بن مسلم أتى بخبر منكر[2].اهـ

5-ورواية يحيى بن سعيد رواها الطبراني في "الأوسط"[3]، و"الصغير"[4] والعقيلي في "الضعفاء"[5]، وهي من رواية عبد الله بن سفيان عنه.

وعبد الله لا يتابع على حديثه.قال العقيلي: ليس له من حديث يحيى أصل[6]. وإنما يعرف هذا الحديث من حديث الإفريقي. . . فأعله.

6-ورواية زيد بن أسلم أخرجها أبو نعيم في "حلية الأولياء"[7] وابن مردويه في "التفسير"، وهي من أفراد أبي معشر، عن يعقوب بن زيد بن طلحة.

---

[1] 394/4

[2] علق أخي سيدي هشام هنا فقال : " الرجل يا سيدي قد وثقه أبو زرعة الدمشقي وانظر ترجمته في لسان الميزان" اهـ قلت: توثيق أبي زرعة المطلق مقابَل بتجريح الذهبي المفسر فيقدم التجريح لا محالة.

[3] 22/8 و 137/5

[4] 29/2

[5] 262/2

[6] وتذكر أن روايته هنا عن يحيى.

[7] 227/3

وأبو معشر هو نجيح مدني متفق على ضعفه[1]. وفي شيخه يعقوب كلام راجعه في محله.

7- ورواية يزيد الرقاشي رواها ابن جرير في "تفسيره"[2] وأبو نعيم في "الحلية"[3]. وهي مقطوعة، لأن الذي قال فيها "الجماعة" هو يزيد نفسه. ومع ذلك فهي من طريق أبي الأشعث الحراني، عن يحيى بن عبد الله، عن الأوزاعي، عن يزيد، عنه، كما عند الطبري. وأما عند أبي نعيم فهي من طريق عبد الله بن صالح، عن الأوزاعي، عنه.

ويزيد الرقاشي الذي يدور عليه هذا السند ضعيف. قال ابن سعد في "الطبقات"[4]: كان ضعيفا قدريا. وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. وقال مرة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عن يزيد الرقاشي. وقال أبو داود عن أحمد: لا يكتب حديث يزيد .قلت: فلم ترك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر

---

[1] انظر "ميزن الاعتدال"12/7

[2] 32/4

[3] 53/3

[4] 245/7